

(المادة الثانية)

تلغى المادة ١٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من اليوم التالي
لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر ببراءة الجمهورية في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩

لإنشاء أكاديمية طبية عسكرية بالقوات المساعدة
باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - تنشأ أكاديمية طبية عسكرية تكون لها الشخصية الاعتبارية
وتتبع وزير الدفاع ، ويكون مقرها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - تهدف الأكاديمية الطبية العسكرية إلى تدريب وتعلم
ضباط الخدمات الطبية للقوات المسلحة من التخصصات المختلفة العلوم
الطبية العسكرية والقيام بالدراسات التخصصية وإبراء ومتابعة وتشجيع
البحوث الطبية العلمية والتطبيقية في مختلف علوم العلب العسكري والطب
الاكلينيكي .

مادة ٣ - تكون الأكاديمية الطبية العسكرية من :

(أ) معهد الطب العسكري :

يختص بعلوم تنظيم وتقسيم المخدمات الطبية ، وجراحة الميدان ،
وعلاج الميدان ، والوقاية والعلاج منأسلحة التدمير الشامل ، والإمداد
الطبي بالميدان وأى علوم أخرى .

(المادة الثانية)

يعدل عنوان الباب الثالث من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه
إلى (الواقية من سرب الوباء) .

(المادة الثالثة)

تضاف إلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه مادة جديدة
برقم ٢٤ مكرراً نصها الآتي :

”مادة ٢٤ مكرراً - يكون للقائمين على تنفيذ هذا القانون الذين
يصدر بهم فرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة صفة مأموري-
الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون
متصلة بأعمال وظائفهم“ .

(المادة الرابعة)

تلغى المادتان (٣ و ٨) من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من اليوم التالي
لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر ببراءة الجمهورية في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١
لإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بالبند (٣) من المادة (٨) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١
لإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي، النص الآتي :

”مادة ٨ بند (٣) : وضع اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون
المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية ،
وكذلك إصدار اللوائح المتعلقة بنظم الدوامين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت
والمزایا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل
وخارج وذلك ببراعة النظم المطبقة على العاملين بالبنك الخاصة لأحكام
القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المركزي“ .